

وزير النفط لـ«الوطن»: تقسيم المياه الإقليمية السورية إلى ٥ قطاعات للتنقيب والاستكشاف

• كيف سيتم العمل على إعادة تطوير باقى قطاعات الثروة المعدنية التي انخفض إنتاجها خلال سنوات الأزمة وشكلت خسارة لخزينة الدولة؟
تقعرضت المعامل والآليات في مناجم الفوسفات في خنيفيس والشرقية لعمليات السطوة والسرقة والتخييب على يد العصابات الإرهابية المسلحة وتوقف العمل والإنتاج وتتصدير الفوسفات من ٢٠١٥/٥/٢١ كما توقف العمل في مناجم الرمال الكوارتزية في منطقة القربيتين بتاريخ ٢٠١٥/٨/٤، وخرجت معظم مقالع الرخام والطفل البريكانى ومواد البناء والصناعة عن الإنتاج لوجودها في مناطق نائية غير آمنة.

ولكن سنتم بالتأكيد معاودة العمل والإنتاج في هذه
المناخ فور طرد قطعان العصابات الإرهابية التكفيرية
المجرمة، والعودة لمعدلات الإنتاج الطبيعي لهذه
الخدمات لكونها تحوي احتياطيات واعدة.

• فيما يتعلق بالتنقيب عن النفط والغاز في الساحل السوري والتعاقد مع الشركة الروسية.. ما الخطأ للمرحلة القادمة في هذه المجال وهل ستتوسيع مشاركة الشركات الروسية أم لا، كاتب من هنا صريحةً، وما

تقرير الإنتاج تلك المنطقة؟
 تقييم المعاشر على المعلومات الفنية المتوفرة وتوزع المأمولية
 وانسجاماً مع الإجراءات المتخذة في دول الجوار تم
 تقسيم المياه الإقليمية السورية إلى خمسة قطاعات تتغطي
 المساحات المتاحة للتنقيب والاستكشاف.

نتيجة لراسل الشركات الروسية المؤهلة في هذا المجال
 تم التفاوض مع شركة «سيوز نفت» الروسية وإبرام
 اتفاق للتنقيب عن البترول وتنميته وإنتاجه في القطاع رقم
 ٢/٢ الممتد من جنوب شاطئ مدينة طرطوس إلى محاذة
 مديرية بانياس وبعمق حدود المياه الإقليمية الخالصة
 بمساحة إجمالية ٢١٩٠ كم.
 إن أهم الأعمال المنفذة حتى تاريخه، الانتهاء من إعادة
 معالجة معلومات المسح الاهتزازي الثنائي الأربعاد
 والبدء بإعادة تفسيرها وإصدار التقرير الفني النهائي

تستمر الوزارة بالتواصل مع حكومات الدول الصديقة حيث الشركات النفطية لديها من أجل التقدم للتفاوض وإبرام عقود جديدة للمناطق المتبقية.

نتيجية للمعلومات المتراءكة عن أعمال المسح الاهتزازي ونتائج الحفر في الدول المجاورة فإن المياه الاقتصادية السورية تتعمق بـمأمولية جيدة لاحتمال اكتشاف النفط والغاز فيها.

أما بخصوص الإنتاج المتوقع من المنطقة، فمن الممكن جداً والصعب تقدير ذلك قبل نجاح عمليات الاستكشاف وإثبات وجود النفط والغاز باحتياطيات جيدة.

بعض المحافظات تقوم بالتصريف
بمخصصات التدفئة لتوليد
الطاقة الكهربائية
النظر بعقود الشركات الأجنبية
التي طبقت العقوبات الاقتصادية
في الوقت المناسب وترحيب
شركات الدول الصديقة

A black and white photograph of a middle-aged man with white hair, wearing a dark suit, white shirt, and a diagonally striped tie. He is seated in a black leather office chair at a desk, looking directly at the camera with a neutral expression. On the desk in front of him are several papers and a calculator. To his left, a portion of a flag with a star and a cross is visible against a textured wall.

- فيما يتعلق بالعقود مع الشركات الأجنبية وخاصة الأوروبية منها والتي كانت عاملة على أراضي الجمهورية العربية السورية وغادرت في بداية وخلال الأزمة.. كيف سيمت التعامل مع عقودها للفترة القادمة وهل سيسمح بعودتها عند تحسن الظروف؟
- منذ بداية الأزمة علت الشركات الأجنبية أعمالها وأعلنت «القوة القاهرة» والتزمت بتطبيق العقوبات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.
- على هذه الشركات التزامات وواجبات ولها حقوق أيضاً بموجب العقود الموقعة والتي سيمت النظر فيها في الوقت المناسب بما يخدم المصلحة الوطنية.
- بالنسبة للتعاقد مع شركات الدول الصديقة والتي ترغب في الاستثمار في قطاع النفط والغاز. هل سيمت منحها امتيازات تفضيلية وما الحصص المتوقع أن تستحوذ عليها في قطاع النفط؟
- طالما رحبنا ونرحب بشركات الدول الصديقة التي وقفت إلى جانب الشعب السوري في هذه الحرب الباغشمة والتي سيكون لها مزايا تفضيلية بالتأكيد لكن لا يمكن الحديث عن نسب الحصص والمشاركة في الإنتاج لأنها تخضع لمعايير فنية وعندية تختلف من منطقة إلى أخرى وحسب نسبة المأمولية التنفطية وحجم المخاطرة.

وتعمل الحكومة بشكل عام وزارة النفط بشكل خاص على تأمين الكيمايات الالزامية من الوقود للنصف الثاني بكميات لن تقل عن الكيمايات التي تم تأمينها خلال النصف الأول لتلبية احتياجات القطاعات وفق أولويات أثراها ومنعكستها على حياة المواطنين وتسلسل أهمية هذه القطاعات: المشافي - الأفراん - الملاه - الاتصالات - الجهات العامة - قطاع النقل أما قطاعات الصناعة - الزراعة - التوفة المزديلة فنسب تتنفيذ الاحتياجات لها تكون وفق وفرة المادة التي تخضع لحالات انخفاض الأرصدة وضبط الاستهلاك. أما بالنسبة لطرق التوزيع فقد تم وضع الضوابط بالتنسيق مع لجان المحروقات في المحافظات وكل لجنة مسؤولة عن آلية التوزيع وضبط ومراقبة وصول المادة إلى مستحقيها وحسب القطاعات.

بعض المحافظات تقوم بالتصريف بمخصصات التدفئة لصالحة توليد الطاقة الكهربائية. على الرغم من تفهمنا الحاجة الماسة للكهرباء لكن ذلك سيشكل عبئاً إضافياً وعلى حساب تأمين احتياجات القطاعات الأخرى من مادة المازوت لأن الكيمايات محدودة. وضبط وتنظيم هذه الظاهرة بمعاهدة لجان المحروقات في كل محافظة والتي يرأسها السيد المحافظ.

منوهين أنه تم البدء بتوزيع مازوت التدفئة من بداية شهر آب وستتم مضاعفة الكيمايات المخصصة للتوزيع على المواطنين خلال الأيام القليلة القادمة.

علي محمود سليمان |
منذ بداية الأزمة في سوريا أصبح قطاع النفط والثروة
المعدنية عرضة للنهب والسرقة من العصابات
الإرهابية المسلحة، لتطور هذه العمليات وتصبح وفق
خطط منهاجية تهدف لتدمير أهم قطاع اقتصادي
سوري من خلال نسف البنية التحتية الخاصة به،
وسرقة كل ما هو متاح وتصل له يد الإرهاب، وبدخول
الأزمة عامها الخامس أصبح واضحاً حجم الأذى
الاقتصادي الذي وصل إليه قطاع النفط والثروة

وفي لقاء خاص لصحيفة «الوطن» مع وزير النفط والثروة المعدنية المهندس سليمان العباس تبين لنا حجم الأضرار وفق الأرقام والبيانات والخطط المعدة لمرحلة إعادة الإعمار وغيرها الكثير من التفاصيل النفطية، وفيما يلي نص الحوار:

• ما حجم الأضرار التي تعرض لها قطاع النفط وخصوصاً في الفترة الأخيرة وتعرض خطوط إمداد الغاز للتخريب والعمليات الإرهابية؟.. وكيف سيتم تعويض الخسائر وتأمين استمرار انتساب الغاز لمحطات توليد الطاقة الكهربائية؟

تعرض قطاع النفط منذ بدء الأحداث في سوريا لأضرار جسيمة نتيجة للأعمال التخريبية التي طالت الحقول والأبار ومعامل الغاز ومحطات معالجته وخطوط نقل النفط وشبكة خطوط الغاز الأمر الذي أدى إلى عدم إمكانية نقل النفط الممكن إنتاجه من المنطقة الشرقية في الحقول التي يمكن الإنتاج منها حتى الآن، وأدى أيضاً إلى صعوبات في كثير من الأحيان في نقل الغاز المنتج من المعامل التي تقع في مناطق خارج السيطرة.

إذ لا يكاد يمر أسبوع دون عمل تخريبي يستهدف خطأ أو أكثر من خطوط نقل الغاز أو محطة أو معمل للغاز وهذا يتسبب في الجهد الكبيرة المبذولة من العاملين في قطاع النفط والتدخل الفوري والسرعة للورش المختصة والتي تفتدي معظم الإصلاحات بزمن قياسي ولا تزال سرقات النفط من الآبار وإنتاج النفط بشكل عشوائي وتكريره بشكل بدائي مستمرة حتى اليوم حيث تصل كميات النفط المسروقة إلى ما يقارب ٥٠ ألف برميل يومياً وكان قد وصل إلى أرقام أعلى في فترات سابقة. علمًا أن مجموع ما سرقته العصابات الإرهابية المسلحة من بداية الأزمة حتى منتصف هذا العام يزيد على ٤٣ مليون برميل نفط، إضافة إلى حرق ١,٢ مليار ٣ م من الغاز.

وقد وصل مجموع الخسائر المباشرة وغير المباشرة إلى ما يزيد على ٤٨ مليار دولار وبلغ عدد شهداء النفط ١٦٣

تقرير جهاز الرقابة المالية عن المصرف التجاري بين ٢٠٠٨ و٢٠١٢ : احتياط وسرقة وشيكات مزورة وضياع لعشرات الملايين



تجربة في القطاع الصحي وقطاع الكهرباء.

شف التقرير أن مجموع الأموال التي عرضت للضياع والتلاع بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢، فترة الدراسة المشمولة بقياس الأداء، بلغ ٣٧,٩٢٢ ألف ل. س و٦,٧٣٠ ألف دولار بمقدار ٤٠٠ ألف ل. س على نظام الرقابة الداخلية في المصرف، وقال: إن عاملة في عام ٢٠٠٨ احتالت بمبلغ ٤٠٠ ألف ل. س على متعامل وبدلت طلب الدفع مستغلة ثقة المعامل وثقة أمين الصندوق، وذلك نتيجة تسيير أمور المتعاملين تبعاً للعلاقات الشخصية مع الموظفين خلافاً لتعليمات المصرف لجهة تدقيق الوثائق قبل منح الموافقات، وفي العام نفسه سُحب مبلغ قدره ١٢٥ من حساب توفيق خاص بمعامل على رفعت من دون علمه، وقدرت شيكات السحب من الجرد المفاجئ من إدارة الفرع، وسرقت أموال مقدارها ٨,٧٤٤ ألف ل. س أثناء الدوام الرسمي بسبب إهمال أمين الصندوق ومخالفته نظام عمليات الصندوق وتجاوز الموجودات النقدية في الكوة لبالغ النسبة المؤمن عليها، إلى ذلك وفي ذات العام سحب أمين صندوق رئيسى في أحد فروع طرطوس ٤٣٠ ألف دولار أميركي على ثلاث دفعات ولدة ثلاثة أيام وأعطاهما لأحد عمالاء المصرف، ساعده على ذلك غياب الجرد الفعلى للموجودات النقدية في الغرفة المساحة.

توصيات
عليه أوصى التقرير إدارة المصرف بالعمل على تعزيز دور الضبط الداخلي في المصرف بشكل على اليوميات، نتج ذلك من عدم التدقير الفعلى على عمليات السحب، وحدث أيضأً أن نزل عامل مع المكافئين نقل الأموال النقدية إلى الخزينة وأخذ مبلغ مليون ل.س، مستغلًا إهمال العاملين المكافئين مرافقه الأموال، وأدى عدم استكمال محاضر تغذية الصرافات الآلية وتحديد المسؤوليات وغياب المطابقة بين الأقسام إلى تكهن «سائق» فك السبيل الخاص ببعض درجات التغذية وسرقة مبلغ تجاوز الـ٣ ملايين ل.س، إضافة إلى حدوث نقص بحوالى ١٠٦٠٠ ملايين ل.س، مما أدى إلى خسائر مالية كبيرة.

توقيع معاملة على شيك داخلي فارغ
 وفي ٢٠١١ سبتمبر عاملة تار مبلغ ٢٥٠ ألف ل. س من حساب معاملة من دون علمها بتوقيع المعاملة على شيك داخلي فارغ أثناء تسيير إحدى عمليات فتح وديعة لها، أيضًا تذكر رئيس شعبة الحسابات في أحد الفروع من إخلال حسابات توفر البعض المعاملين من دون وجودهم وسحب أرصادتهم البالغة ٣٧٩ ألف ل. س، نتيجة ضياع إشعارات الصرف من يوميات الفرع وصرف المبالغ من دون

٣ ملايين ل. س في صرافاً تابعاً لمراكز السيولة، واستطاع أحد مؤسسي شركة مساهمة مغفلة سحب ٩٢٥ ألف ل. س من رصيد المحتبين من حساب الشركة المقفوح قبل إشهارها، نتيجة أخطاء في المعلومات المتذكرة لدى اتخاذ القرار، وعدم قيد مبالغ الاكتتاب ضمن حساب «دائنون مختلفون»، وتتمكن أحد المؤسسين من فتح حساب مع حق توقيع منفرد ومنحه دفتر شيكات قبل اكتمال الاكتتاب.

هي، والحرص وتبدلهامهم بين الفترة والأخرى، تعزيز العمل بنظام الدور في المصرف من خلال فاق قسم الدور مع إشعارات العمليات المنفذة، تأكيد التقيد بالتعليمات الناظمة لعمل المصرف، ما أوصى بصياغة توريث لكاميرات المراقبة التقيد بنظام العمليات والإجراءات المعتمدة خاصة بالعمليات التي تتطوّر على تحريك وتداول الأصول النقدية أو العينية بمختلف وسائل والأدوات المتاحة، إضافة إلى التأكيد من

سرقة أموال أبناء الدوام الرسمي
وفي العام ٢٠٠٩ ووفق التقرير سُحب مبلغ ٣ ملايين ونصف المليون من حساب توفير لمعامل من دون علمه من خلال تحرير شيك داخلي بتوقيع مزور، واكتشف تقصص بقيمة ٢,٨٧٧ ألف. س. في الموجودات النقدية لأحد المكاتب في حمص سببه عدم التقديم بإجراء الجرد الفعلى اليومي، وغياب الاحتيال التي أدت إلى ضياع المبالغ المذكورة وأشار التقرير إلى جميع حالات الاختلاس والإهمال.

الكهرباء: تعديل الشرائح يسبب زيادة لا تتعدي ١٥ ل.س شهرياً على الفاتورة

| عبد الهادي شباط

أكد مصدر مسؤول في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» عدم وجود أي زيادة على تعرفة الكهرباء المترتبة وأن الأمر يقتصر على دمج الشرحتين الأولى والثانية للاستهلاك ضمن الشريحة الثالثة حيث كانت قيمة الاستهلاك للشريحة الأولى التي تبدأ من ١٠٠-١ ٤٥ كيلو هي ٢٥ ليرة لقرشاً وقيمة الشريحة الثانية من ١٠١-١٤٠ كيلو هي ٣٥ ليرة لتصبح الصيغة النهائية هي أن قيمة الاستهلاك من ١٠١-٤٠ كيلو هي ٥٠ قرشاً. موضحاً أن سبب هذا التعديل هو عدم وجود مشتركين أو مستفيدين من الشريحة الأولى والثانية، وعن الزيادة المتوقعة في الفاتورة جراء ذلك التعديل أكد المصدر أنها لا تتعدي ٣٠ ليرة في الدورة للمشتراك وأن هذا لا يمثل أي زيادة للتعرفة علماً أن كلفة توليد الكيلو واط حاليًا تتجاوز ٤٠ ليرة سورية.

وفي سياق متصل كشف المدير العام مؤسسة التوزيع في وزارة الكهرباء مصطفى شيخاني أنه منذ بداية العام الجاري تم تركيب نحو ٣٩٢ مركز تحويل وتنفيذ ١١٦ كم من خطوط التوتر المتوسط ونحو ١٥٢ كم من خطوط التوتر المنخفض على حين تم استبدال ٤٩ كم من خطوط التوتر المنخفض،

عبد الهادي شباط

إضافة إلى استبدال ٧٠ مركز تحويل.

أكاد مصدر مسؤول في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» عدم وجود أي زيادة على تعرفة الكهرباء المنزلي وأن الأمر يقتصر على دمج الشريحتين الأولى والثانية للاستهلاك ضمن الشريحة الثالثة حيث كانت قيمة الاستهلاك للشريحة الأولى التي تبدأ من ١٠٠٠ ليرة قرشاً وقيمة الشريحة الثانية من ٢٠٠٠ ليرة قرشاً كيلو هي ٤٠٠٠ ليرة لتصبح الصيغة النهائية هي أن قيمة الاستهلاك من ٤٠٠٠ كيلو هي ٥٠ قرشاً. موضحاً أن سبب هذا التعديل هو عدم وجود مشتركين أو مستفيدين من الشريحة الأولى والثانية، وعن الزيادة المتوقعة في الفاتورة جراء ذلك التعديل أكد المصدر أنها لا تتعدى ٣٠ ليرة في الدورة للمشتراك وأن هذا لا يمثل أي زيادة للتعرفة علماً أن كلفة توليد الكيلو واط حالياً تتجاوز ٤٠ ليرة سورية.

وأدى سياقها إلى جهود إدخال التي تم تطبيقها في وزارة الكهرباء مصطلح شيخاني أنه منذ بداية العام الجاري تم تركيب نحو ٣٩٢ مركز تحويل وتنفيذ ١١٦ كم من خطوط التوزيع وتحوّل نحو ١٥٢ كم من خطوط التوزير المنخفض على حين تم استبدال ٤٩ كم من خطوط التوزير المتسطّلة ونحو ٢٣٩ كم من خطوط التوزير المنخفض،

عكر: لا يتم تحميلاها على الكلفة وليس لها أثر سلبي على المستهلك
«نهاية المال» تدفع السلف الضريبة على المستهلكات لزيادة الابادات

أكمل القراءة